ما لايقل عن 588 حالة اعتقال تعسفي في تشرين الأول 2017

73% منهم على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 6 تشرين الأول 2017

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

ألف: حصيلة الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2017

باء: حصيلة الاعتقال التعسفي في تشرين الأول 2017

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل في المعارضة المسلحة.
- نقاط مداهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في تشرين الأول.

رابعاً: التوصيات.

أولاً: المقدمة:

أشارت أولى قرارات مجلس الأمن عن سوريا إلى قضية الاعتقال السياسي والاختفاء القسري، عبر القرارين رقم 2041 و2042 في نيسان/ 2012، كما أكَّد القرار رقم 2139 في شباط/ 2014 على وقف فوري لممارسات الإخفاء القسري، وأدان ممارستها بعبارات صارخة، وكذلك البند 12 في القرار رقم 2254 كانون الأول/ 2015، لكنَّ هذه القرارات جميعها بقيت مجرَّد حبر على ورق، ولم تنجح في كشف مصير مختفٍ أو مفقود، ولا في الإفراج عن معتقلي رأيٍ أو سياسيين أو نساء أو أطفال.

ولأهمية وحيوية الموضوع لأعداد كبيرة جداً من المجتمع السوري، طُرحت قضية المعتقلين في مسار مفاوضات جنيف، وخاصة في الجولات الأولى، وصحيح أن الإنجاز كان شبه معدوم أيضاً، لكنها كانت حاضرة ضمن النقاشات، وعلى جدول الأعمال، إلا أنَّ الجولات الثلاث الأخيرة تكاد تخلو تقريباً من مجرد ذكر أو نقاش لهذا الملف الحساس، بل إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومن خلال حضورنا في عدة جولات في جنيف، إما بصفة استشارية، أو في غرفة المجتمع المدني، لمسنا تغييباً مقصوداً لهذا الملف، بذريعة تعقيده وإنه قد يُعطِّل تقدُّم العملية السياسية، ولقد أكَّدنا مراراً في تقارير وبيانات عديدة أنَّ مفتاح التَّقدم في العملية السياسية وإظهار انفراج وتقارب إنما يبدأ ويكون بكشف مصير المختفين والمفقودين، وفي هذا السياق أصدرت الشبكة السورية لحقوق الانسان في 30/ تشرين الأول/ 2017 تقريراً خاصاً استعرضت من خلاله فشل كل من مفاوضات جنيف وأستانة في الكشف عن مصير معتقل أو مفقود واحد، وأوصَت المؤتمرين في الجولات القادمة من جنيف وأستانة بعدم القفز على قضية المعتقلين والمختفين قسراً.

ومع انطلاق مفاوضات الجولة السابعة من أستانة التي عقدت في يومي 30 و 31 تشرين الأول 2017 وانتهت دون تحقيق أي تقدم في قضية المعتقلين والمختفين. نجد أنَّ النهج ذاته قد تكرر منذ أول اجتماع في كانون الثاني/ 2017.

ولذلك نجد أن قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يذكر خلال جولات المفاوضات في أستانة وجنيف واتفاقات خفض التصعيد رغم تضمينها في بيانات هذه الاتفاقات، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99 % من مجموع المعتقلين.

منهجية:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99 % منهم لدى قوات النظام السوري بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل قوات النظام السوري، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر تشرين الأول تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9 % من حالات الاعتقال التي تقوم بها قوات النظام السوري بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9 % من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99 % منها لدى قوات النظام السوري)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

• كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجريمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

• أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.

• إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.

• سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.

• تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.

• الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا5397 شخصاً منذ مطلع عام 2017 حتى تشرين الثاني من العام ذاته.

باء: حصيلة الاعتقال التعسفي في تشرين الأول2017 :

تميَّزت الاعتقالات التعسفية في تشرين الأول بقيام قوات النظام السوري بعمليات مداهمة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسة في مراكز المدن والتجمعات السكانية الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين 18 – 42 عاماً؛ بهدف التجنيد القسري، كما شملت عوائل النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة القاطنين في مناطق سيطرته، يضاف إلى ذلك قيام قوات النظام بحملات دهم واعتقال عشوائي في المناطق التي سيطرت عليها حديثاً في أرياف محافظة دير الزور.

تنظيم داعش استمرَّ أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل في المعارضة المسلحة أو قوات النظام السوري، يُضاف إلى ذلك قيامه بحملات اعتقال عشوائية شملت المدنيين والموظفين الحكوميين في مدينة القريتين بريف محافظة حمص الشرقي.

قوات الإدارة الذاتية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

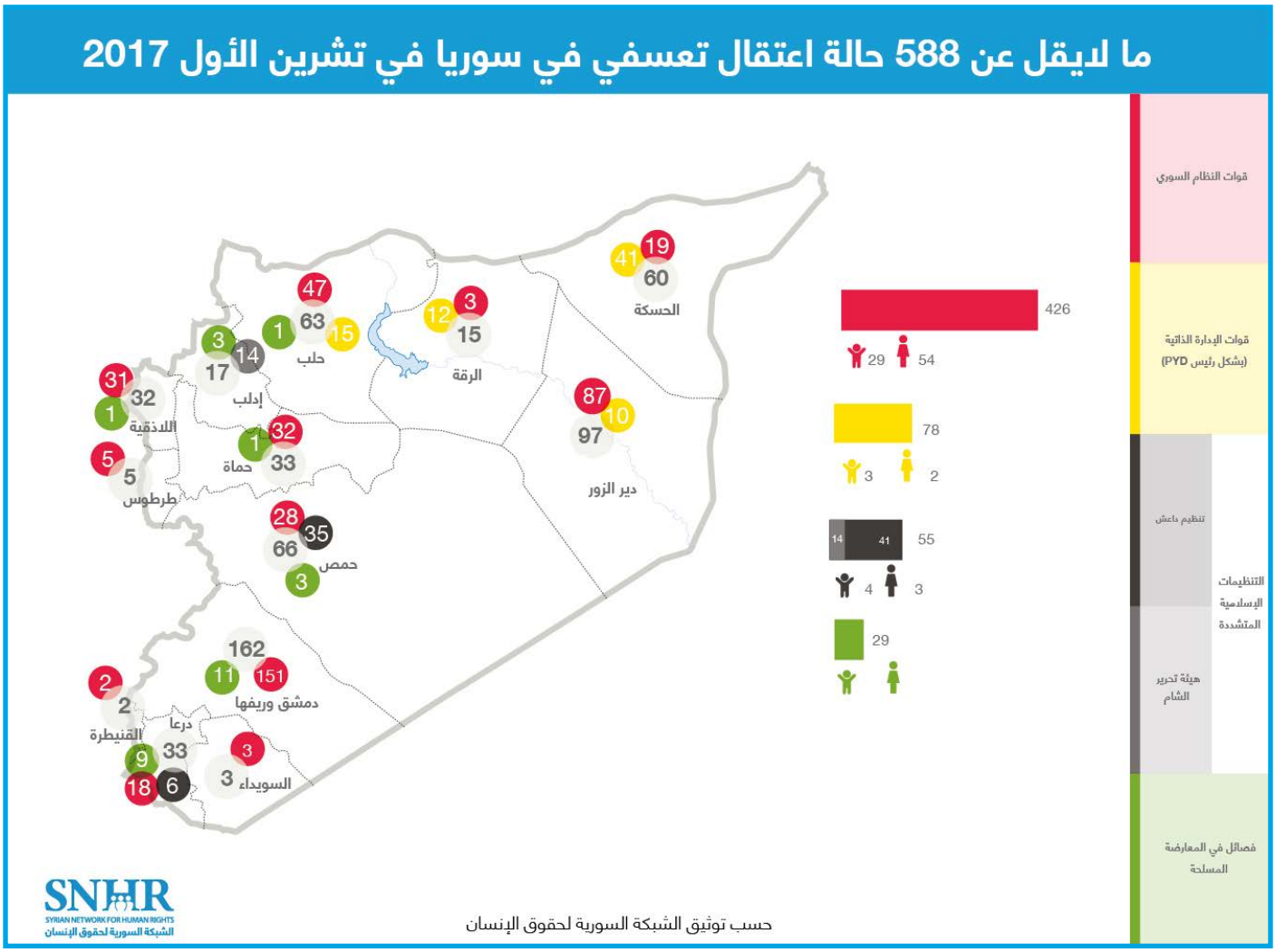

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

المجموع: 164

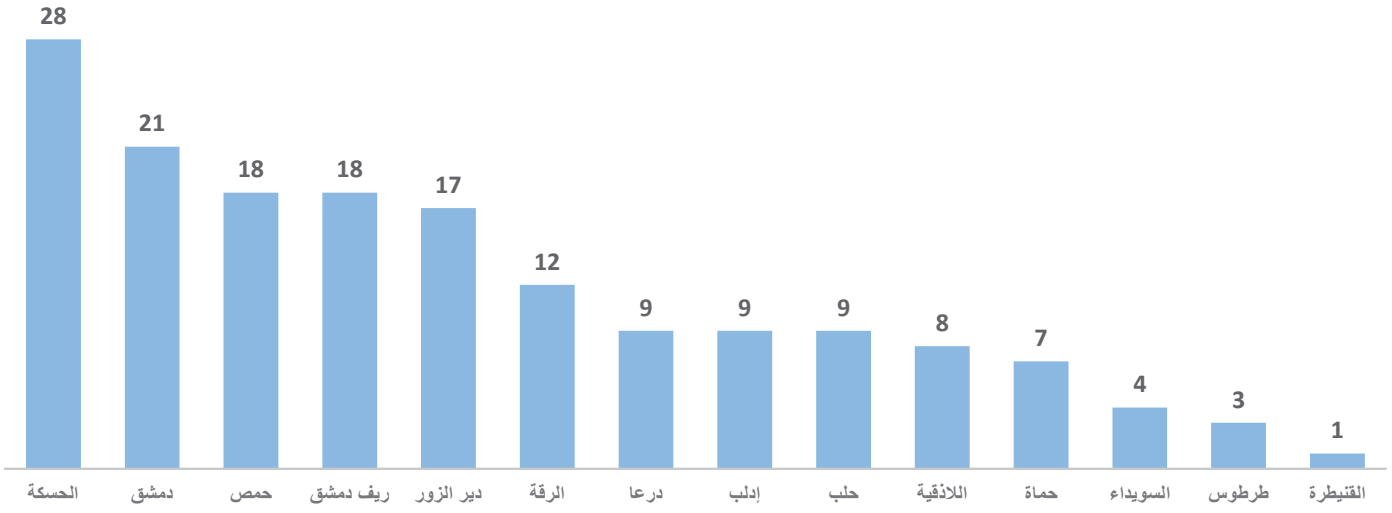

الجهات المسؤولة عن المداهمات:

المجموع: 164

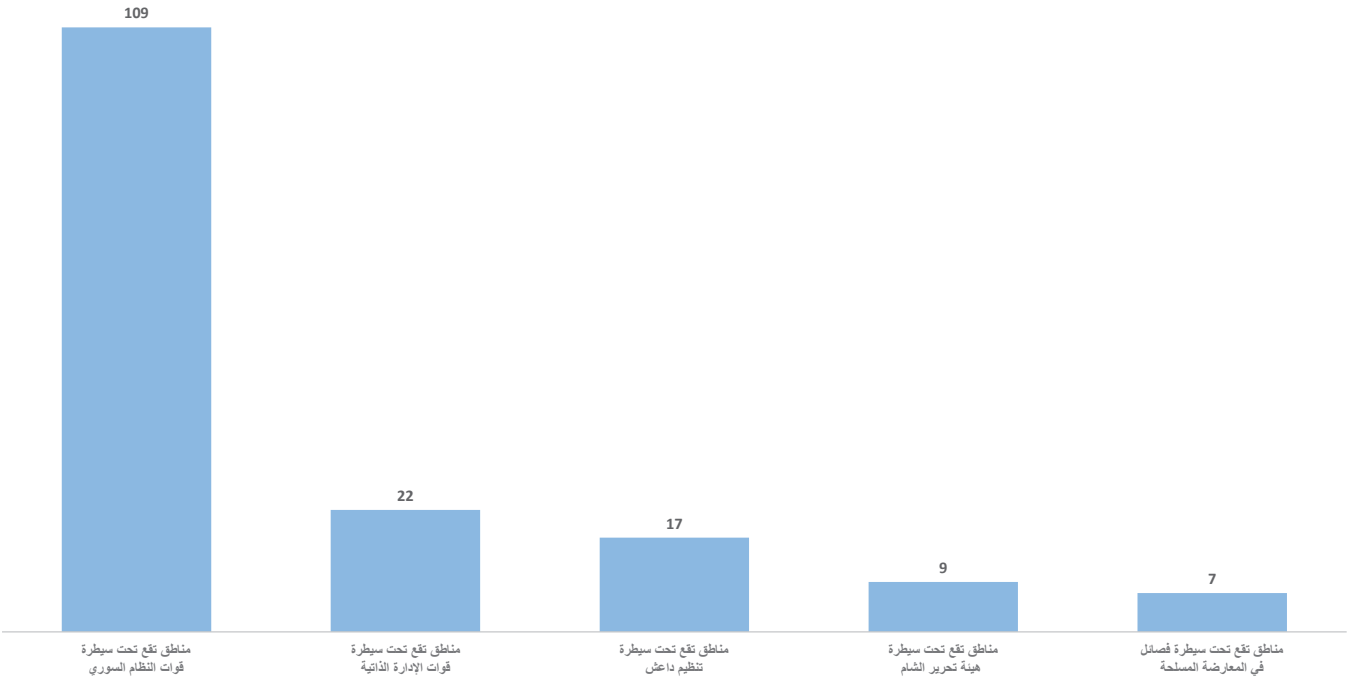

حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى:

المجموع: 109

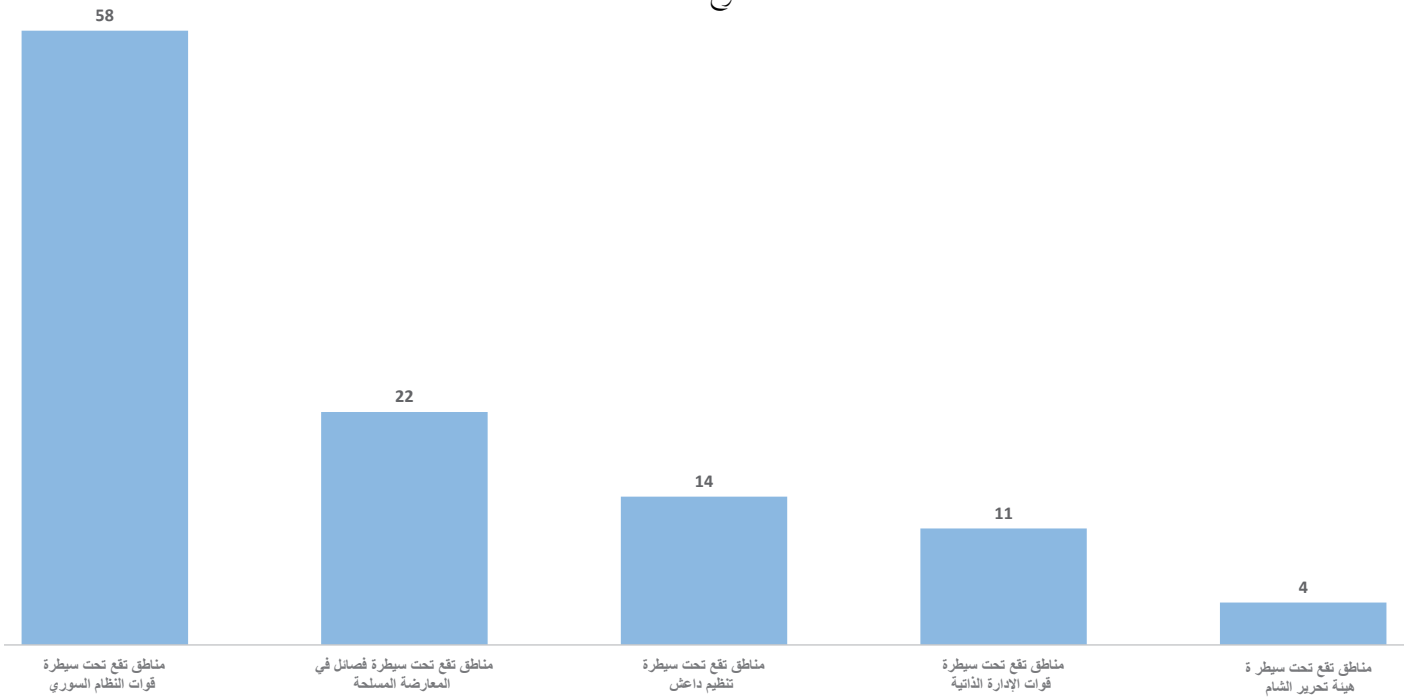

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في تشرين الأول:

قوات النظام السوري:

الدكتور مبارك قسيم الحريري، من أبناء بلدة إبطع بريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته قوات النظام السوري الثلاثاء 10/ تشرين الأول/ 2017 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في محافظة درعا، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(نتحفَّظ على ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، من مدينة اللاذقية، أنثى، تبلغ من العمر29 عاماً، ربة منزل، الأربعاء 11/ تشرين الأول/ 2017، اعتقلتها قوى الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري إثر مداهمة مكان إقامتها في حي الطابيات جنوب مدينة اللاذقية، واقتادتها إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

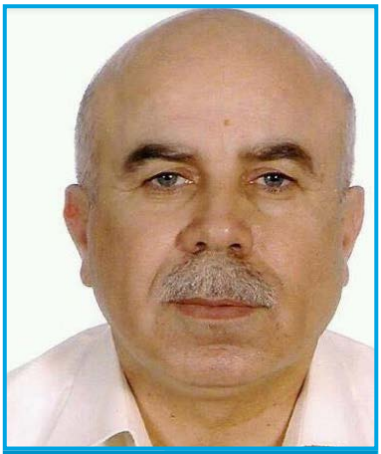

محمد الصالح

محمد الصالح، ناشط سياسي، من أبناء حي الشماس جنوب مدينة حمص، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 20/ تشرين الأول/ 2017 لدى مروره من أحد نقاط التفتيش التابعة لها بمدينة حمص، واقتادته إلى فرع الأمن العسكري في المدينة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني):

أحمد فؤاد إسماعيل

أحمد فؤاد إسماعيل، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، طالب في المعهد الرياضي في مدينة الحسكة، من أبناء مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة الشمالي، يبلغ من العمر 21 عاماً، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني)، من مكان إقامته في مدينة عامودا، يوم الأحد 8/ تشرين الأول/ 2017، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الأستاذ فيصل حسين السحير، مدرس لغة عربية، من أبناء حي سيف الدولة وسط مدينة الرقة، من مواليد عام 1978، يوم الأحد 8/ تشرين الأول/ 2017 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان وجوده في مخيم النازحين في قرية الكرامة بريف محافظة الرقة الشرقي، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

فصائل في المعارضة المسلحة:

علي بكر

علي بكر، مراسل مركز الغوطة الإعلامي، حاصل على إجازة في التجارة والاقتصاد، من أبناء بلدة حزة شرق محافظة ريف دمشق، تولد عام 1989، يوم الخميس 26/ تشرين الأول/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فيلق الرحمن أحد فصائل المعارضة المسلحة من مكان وجوده في بلدة كفر بطنا شرق محافظة ريف دمشق، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في بلدة عين ترما شرق محافظة ريف دمشق، وأفرجت عنه في اليوم التالي.

أنس أبو أيمن

الناشط الإعلامي أنس أبو أيمن، مراسل مركز الغوطة الإعلامي، من أبناء بلدة كفر بطنا شرق محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1994، الخميس 26/ تشرين الأول/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فيلق الرحمن أحد فصائل المعارضة المسلحة من مكان وجوده في بلدة كفر بطنا شرق محافظة ريف دمشق، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في بلدة عين ترما شرق محافظة ريف دمشق، وأفرجت عنه في اليوم التالي.

رابعاً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 90 % منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري في الضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ منَ التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصَّليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتَّوقف عن اتخاذ الأُسَر والأصدقاء رهائنَ حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماع جنيف ثمانية المقبل، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التصعيد، وعدا ذلك سوف يقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف مختف لدى النظام السوري.

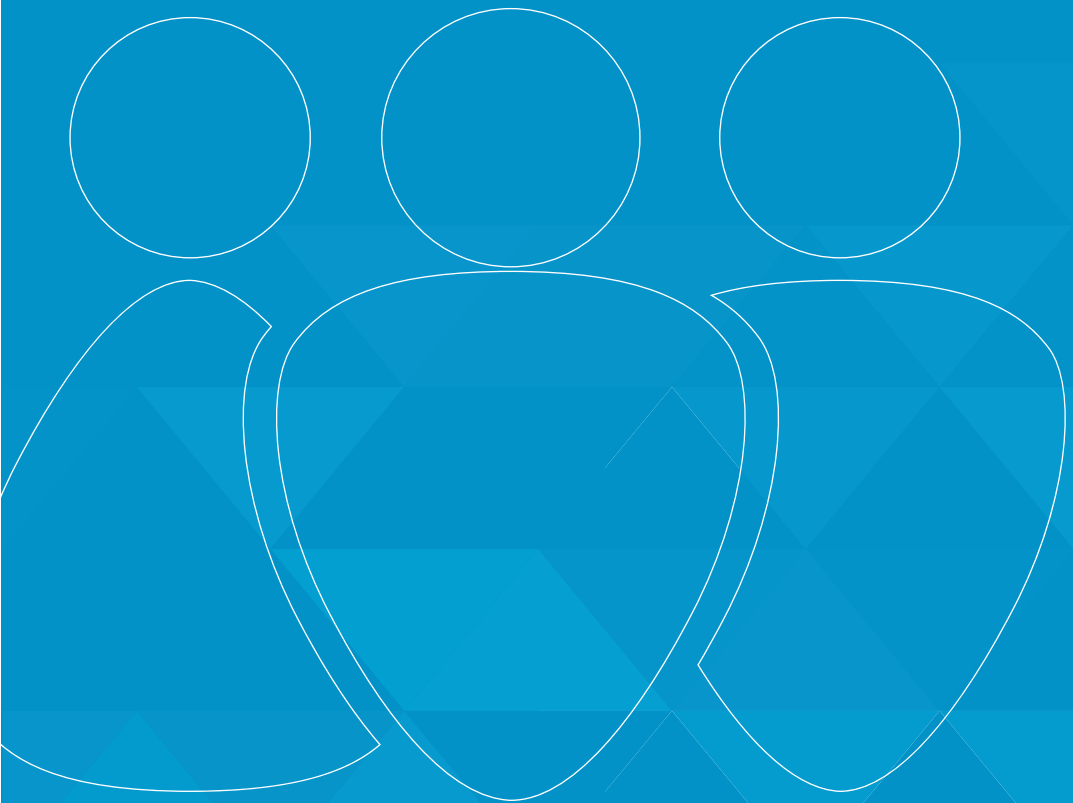

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org